الأمم المتحدة

A/70/353

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2015
Arabic
Original: Arabic/English/French/Spanish

الدورة السبعون

البند ٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية الموجهة إليها من الأمين العام، المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥، بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ المعنون ”القدس“ و ٢٥/٦٩ المعنون ”الجولان السوري“.

* A/70/150.

080915 040915 15-14706 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣

البرازيل ٣

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملا بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ و ٢٥/٦٩. ففي القرار ٢٤/٦٩، أكدت الجمعية العامة ضرورة أن تُرَاعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاما تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة، وتتيح للجميع على اختلاف أديانهم وجنسياتهم الوصول دوما بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي القرار ٢٥/٦٩ الذي يتعلق بسياسات إسرائيل في الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد.

٢ - وفي ١ أيار/مايو، وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ٢٤/٦٩ و ٢٥/٦٩، قمت بإرسال مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لسائر الدول الأعضاء أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالقرارين المذكورين. ولغاية ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، ورد ردٌّ واحد من البرازيل. ويرد هذا الرد في الفرع الثاني من هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥]

وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، لا تعترف البرازيل بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، كما أن البرازيل لا تعترف بما يسمى ''القانون الأساسي للقدس'' وتعتبر البرازيل القدس جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عام ٢٠١٠، اعترفت البرازيل بدولة فلسطين على أساس حدودها عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها. ودافعت البرازيل مرارا وتكرارا عن استئناف عملية السلام.

ولقد دأبت البرازيل على التذكير، في المحافل المناسبة، بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي وبأن على إسرائيل الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقع على عاتقها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. وتنص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، على سبيل المثال، على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وأيدت البرازيل بشدة إعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي جرى فيه التأكيد مرة أخرى على انطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وينص المرسوم التشريعي البرازيلي الذي أُقرَّ بموجبه اتفاق التجارة الحرة بين البرازيل وإسرائيل على أن تتفاوض الحكومة ”بشأن استثناء السلع التي تشير شهادة منشئها إلى أماكن تخضع للإدارة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ من السلع المشمولة بالاتفاق“، وهي لا تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب إنما كذلك الجولان السوري. وهذه المسألة مدرجة حاليا على جدول أعمال اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق.

ولقد أعربت البرازيل مرارا وتكرارا عن قلقها من حجز إسرائيل عائدات الرسوم الجمركية الفلسطينية في تجاهل لبروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.